صحيح مسلم

بشرح النووي

موافق للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث

الجزء الأول

مؤسسة قرطبة

طباعة . نشر . توزيع

ت : ٥٣٥٠٢٧

صحيح مسلم

بشرح النووي

حقوق هذه الطبعة محفوظة للناشر

الطبعة الثانية

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

وهم لاحقون بهم . الثالثة : جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية ، وصح حديثها ، وثبت صدقها ، وقل وهمها . فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم ، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث . وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة : الأولى : من وسم بالكذب ووضع الحديث الثانية : من غلب عليه الغلط والوهم ، والثالثة : طائفة غلت فى البدعة ، ودعت إليها ، وحرفت الروايات وزادت فيها ليحتجوا بها . والسابعة : قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون . هذا كلام الغسانى ، فأما قوله : إن أهل البدع والأهواء الذين لا يدعون إليها ولا يغلون فيها يقبلون بلا خلاف ، فليس كما قال بل فيهم خلاف ، وكذلك فى الدعاة خلاف مشهور سنذكرهما قريباً إن شاء الله تعالى حيث ذكره الإمام مسلم رحمه الله . وأما قوله فى المجهولين خلاف فهو كما قال ، وقد أخل الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه . ثم المجهول أقسام مجهول العدالة ظاهراً وباطنا ، ومجهولها باطنا مع وجودها ظاهراً وهو المستور ، ومجهول العين . فأما الأول : فالجمهور على أنه لا يحتج به . وأما الآخران فاحتج بهما كثيرون من المحققين . وأما قول الحاكم إن من لم يرو عنه إلا راو واحد فليس هو من شرط البخارى ومسلم فمردود ، غلطه الأئمة فيه بإخراجهما حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب فى وفاة أبى طالب لم يرو عنه غير ابنه سعيد ، وبإخراج البخارى حديث عمرو ابن تغلب « إنى لأعطى الرجل والذى أدع أحب إلى » لم يرو عنه غير الحسن ، وحديث قيس بن أبى حازم عن مرداس الأسلمى « يذهب الصالحون » لم يرو عنه غير قيس ، وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفارى لم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت ، وحديث ربيعة بن كعب الأسلمى لم يرو عنه غير أبى سلمة ونظائر فى الصحيحين لهذا كثيرة . والله أعلم . وأما الأقسام المختلف فيها فسأعقد فى كل واحد منها فصلا إن شاء الله تعالى ليكون أسهل فى الوقوف عليه هذا ما يتعلق بالصحيح . وأما الحسن فقد تقدم قول الخطابى رحمه الله :

إنه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وقال أبو عيسى الترمذى : الحسن ما ليس فى إسناده من يتهم ، وليس بشاذ ، وروى من غير وجه . وضبط الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله الحسن فقال : هو قسمان : أحدهما : الذى لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته ، وليس كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا ظهر منه تعمد الكذب ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر . القسم الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم فى الحفظ والإتقان ، إلا أنه مرتفع عن حال من يعد تفرده منكراً . قال : وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذى ، وعلى الثانى كلام الخطابى فاقتصر كل واحد منهما على قسم رآه خفيا ولا بد فى القسمين من سلامتهما من الشذوذ والعلة . ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح فى جواز الاحتجاج به . والله أعلم . وأما الضعيف فهو مالم يوجد فيه شروط الصحة ، ولا شروط الحسن وأنواعه كثيرة : منها الموضوع ، المقلوب ، والشاذ ، والمنكر ، والمعلل ، والمضطرب وغير ذلك . ولهذه الأنواع حدود وأحكام وتفريعات معروفة عند أهل هذه الصنعة ، وقد أتقنها مع ما يحتاج إليه طالب الحديث من الأدوات والمقدمات ويستعين به فى جميع الحالات الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح فى كتابه علوم الحديث . وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن أراد تحقيق هذا الفن والدخول فى زمرة أهله ، ففيه من القواعد والمهمات ما يلتحق به من حققه وتكاملت معرفته له بالحفاظ المتقنين ، ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث فإن شاركهم لحقهم . والله أعلم .

فصل فى ألفاظ يتداولها أهل الحديث . المرفوع : ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة لا يقع مطلقه على غيره سواء كان متصلاً أو منقطعاً . وأما الموقوف : فما أضيف إلى الصحابى قولا له أو فعلا أو نحوه ، متصلا كان أو منقطعا ، ويستعمل فى غيره مقيداً فيقال : حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلا . وأما المقطوع :